المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مدارات إيرانية

مجلة دورية علمية محكمة

العدد (١٠)

كانون الأول - ديسمبر ٢٠٢٠

ISSN 2626-4927

رقم التسجيل: VR.3373.6322.B

مدارات إيرانية (دورية دولية علمية محكّمة)

Iranian orbits

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة مدارات ايرانية

العدد 10/ المجلد (3)
كانون الاول - ديسمبر / 2020م

مجلـــــة مـــــدارات ايرانيـــــة

علمية دولية محكمة تعنى بالشأن الايراني داخليا واقليميا ودوليا

تصدر عن
المركـــز الـديمقراطي العربـــي
للدراســـــات الاســـــتراتيجية
والسياســـــية والاقتصـــــادية

Journal of Iranian Orbits

It aims at Publishing Studies and Research on Iranian affairs internally, regionally and internationally

Is An international Scientific Periodical journal issued by the Democratic Arabic Center Germany- Berlin

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland
ISSN 2626-4927
Journal of Iranian obits

- آراء الباحثين والكتاب لا تمثل بالضرورة رأي واتجاهات مجلة مدارات ايرانية والمركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
- لا يسمح بإعادة اصدار هذه المجلة او اي جزء منها او تخزينها في نطاق استعادة المعلومات او نقلها باي شكل من الاشكال، دون اذن مسبق خطي من الناشر.
- جميع حقوق الطبع محفوظة: المركز الديمقراطي العربي برلين – المانيا.
- All rights reserved No part of this book may by reproducted.Stored in a retrieval system or transmitted in any from or by any means without prior permission in writing of the published.

Media and press: press@democraticac.de
Continue on the Viper-Whats App : 00491742783717
E-mail : orbits@democraticac.de

المانيا-برلين
2020

محتويات العدد

عنوان البحث	رقم الصفحة
كلمة رئيس التحرير أ.د نداء مطشر صاوق الشرفة	13
الاستغلال السياسي للأزمات الإنسانية (فيروس كورونا نموذجاً للأزمة الإنسانية الإيرانية) د. هاشم علوي عبدالله مقبل	15
الانعكاسات الاقتصادية لجائحة كورونا: إيران دراسة حالة د. محمد اسامة حسنية د. تاج السر على احمد المتكسي	43
التوجه شرقاً.. استراتيجية إيران الجريدة ... دراسة تحليلية نقدية لاتفاقية التعاون المشترك بين الصين وإيران محمود البازي	78
الدول الإقليمية (الإسلامية - العربية) وفيروس كورونا في الجمهورية الإسلامية الإيرانية ... وثالوث (الاستراتيجية- التآزر – الاحتواء) الاستاذ المساعد أمجد سعد شلال الحاويلي	109
اليهود الإيرانيون: تحولات في الخطاب الإسرائيلي أنس أبو عريش	146
سياسة الاتحاد الاوربي تجاه تطورات الملف النووي الإيراني 2015 – 2019 أ.م.د. علاء رزاك فاضل النجار	176
التاريخ والسياسة بين مسكويه وابن خلدون جميلة بالقروي	222

سياسة الاتحاد الاوربي
تجاه تطورات الملف النووي الإيراني 2015 – 2019

أ.م.د. علاء رزاك فاضل النجار

مركز دراسات البصرة والخليج العربي – جامعة البصرة

الملخص

مثل الاهتمام الايراني بتخصيب اليورانيوم حدثاً مهماً القى بضلاله على الساحة الدولية والاقليمية، لما لذلك من تبعات خطيرة على استقرار الاوضاع في منطقة الشرق الاوسط برمتها. اذ كانت هنالك محاولات دولية جادة لإيجاد صيغة قانونية للملف النووي الايراني، ليكون ضمن السياقات القانونية والدولية المتعارف عليها، وتحت سيطرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لذا حاولت الدول الاوربية الثلاثة المتمثلة بفرنسا وبريطانيا والمانيا ان يكون لها سياسة واضحة وفاعلة تجاه البرنامج النووي الايراني، عبر خوض مباحثات ماراثونية مع الجانب الايراني، وقد ازداد موقف الترويكا الاوربية قوة بعد انضمام ممثل الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة وروسيا والصين اليها في تلك المفاوضات. وبالفعل استطاعت الجهود الدولية التوصل الى نتائج مقبولة وقع على اثرها الاتفاق النووي في عام 2015، بين ايران من جهة والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين وألمانيا من جهة ثانية. الا ان انتخاب الرئيس الامريكي دونالد ترامب، وتوليه الحكم مطلع عام 2017، كان بمثابة حجر عثرة في استمرار ذلك الاتفاق، الذي ضعف كثيراً على اثر انسحاب واشنطن منه في ايار 2018.

الكلمات المفتاحية: الملف النووي الايراني – الاتحاد الاوربي وايران – الولايات المتحدة وايران – الرئيس الايراني حسن روحاني- الرئيس الامريكي دونالد ترامب.

The policy of the European Union towards developments in the Iranian nuclear file 2015-2019.

Asst. Prof. Dr. Alaa Razzak Fadhil
Arab Gulf Studies Center - University of Basrah
Alaa.ALNajjar@uobasrah.edu.iq

Summary

The Iranian interest in enriching uranium represented an important event that cast a delusion on the international and regional arena, because of the dangerous repercussions that this had on the stability of the situation in the entire Middle East region. As there were serious international attempts to find a legal formula for the Iranian nuclear file, so that it would be within the recognized legal and international contexts, and under the control of the International Atomic Energy Agency.

Therefore, the three European countries, represented by France, Britain and Germany, tried to have a clear and effective policy towards the Iranian nuclear program, by engaging in marathon talks with the Iranian side, and the position of the European Troika has grown stronger after the representatives of the European Union, the United States, Russia and China joined it in those negotiations. Indeed, international efforts were able to reach acceptable results, as a result of which the nuclear agreement was signed in 2015 between Iran on the one hand and the United States, Britain, France, Russia, China and Germany on the other hand. However, the election of US President Donald Trump, and his assumption of power in early 2017, was a stumbling block in the continuation of that agreement, which was greatly weakened by Washington's withdrawal from it in May 2018.

Key words: the Iranian nuclear file - the European Union and Iran - the United States and Iran - Iranian President Hassan Rouhani - US President Donald Trump.

المقدمة

احدث الملف النووي الإيراني صدى واسع الانتشار لدى العديد من دول العالم بشكل عام ولدى الدول الغربية بشكل خاص، ولم يكن ذلك بمعزل عن طبيعة الحكم في إيران، والتي رفعت شعارات معادية الغرب منذ انتصار الثورة الإسلامية فيها عام 1979، لذا كان من الطبيعي أن يرافق تطورات ذلك الملف، الحذر المصحوب بالرهبة الشديدة من نوايا إيران، وامتلاكها قدرات نووية يمكن انت سخرها للأغراض العسكرية.

وبالرغم من تطور القدرات النووية الإيرانية على مدى عقود من الزمن، الا أن ذلك لم يشكل أهمية بالغة بالنسبة للوكالة الدولية الطاقة الذرية، لاسيما وأن إيران كانت قد وقعت على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية منذ عام 1970، الا ان اكتشاف مواقع نووي سرية في إيران عام 2002، مثل نقطة التحول في الملف النووي الإيراني، وبوصف ذلك خرقاً للمعاهدات والاتفاقيات الدولية، الأمر الذي حاولت واشنطن استغلاله وفرض عقوبات مشددة على إيران، في وقت كان فيه العالم يشهد صراعاً وانقساماً واضحاً بسبب الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 رغماً عن معارض المجتمع الدولي، الذي كان يرى أن المشروع الأمريكي ضد العراق غير مبرر.

اشكالية البحث:

تدور اشكالية البحث حول محاولة بعض الدول الأوروبية المتمثلة بفرنسا وبريطانيا وألمانيا، احتواء الموقف وعدم إفساح المجال لواشنطن، لفرض ارادتها مرة أخرى على العالم، فيما يخص برنامج ايران النووي. وقد اكتسبت الدول الأوروبية الثلاثة قوة إضافية بعد انضمام ممثل الاتحاد الأوروبي إليها في المفاوضات التي جرت مع طهران، والتي اتسمت بالنجاح تارة وبالإخفاق اخرى، الى ان احيلت القضية إلى مجلس الأمن الدولي، عند اذ أصبحت الجهة المفاوضة مع إيران أكثر قوة وحزم في قراراتها.

فرضية البحث:

هل تمكنت الدبلوماسية التي اتبعتها الدول الخمسة دائمة العضوية فضلاً عن ممثل الاتحاد الاوربي والمانيا، في المباحثات مع الجانب الايراني، من التوصل الى حلول ناجعة في الملف النووي الإيراني. وكيف تكللت الجهود أخيراً بعقد اتفاقية اطلق عليها خطة العمل الشاملة المشتركة عام 2015، وما هو دور ممثل للاتحاد الأوروبي فيها. وما تأثير انسحاب واشنطن من الاتفاقية عام 2018، على استمرار العمل بها.

منهجية البحث:

تم اتباع المنهج التاريخي مع المنهج التحليلي بغية الوصول الى ادق الاستنتاجات.

هيكلية البحث:

تألف البحث من مقدمة وثلاثة مباحث، تناول الاول منها موقف الاتحاد الاوربي من البرنامج النووي الايراني منذ عام 2002 حتى عام 2014. على حين جاء الثاني بعنوان الاتحاد الاوربي والاتفاق النووي بين مجموعة (p5+1) وايران 2015 – 2016. اما الثالث فقد درس موقف الاتحاد الاوربي من انعكاسات وصول دونالد ترامب للرئاسة الامريكية على الاتفاق النووي الايراني عام 2017 حتى عام 2019. فيما تضمنت الخاتمة اهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها. وتبع كل ذلك، قائمة بالمصادر والمراجع المستخدمة في البحث.

اولا: موقف الاتحاد الاوربي من البرنامج النووي الايراني منذ عام 2002 حتى عام 2014.

مثل عام 2002 نقطة تحول في البرنامج النووي الايراني[1]، ففي 15 اب من ذلك العام، كشفت احدى الجماعات الايرانية المعارضة، المتمثلة بالمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية، عن بناء منشأتين نوويتين إيرانيتين سريتين للغاية في ناتانز وأراك[2]. الا ان الحكومة الايرانية اكدت أنها لا تخفي شيء عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وان برنامجها النووي يندرج بالكامل في إطار المعاهدات والمواثيق الدولية، وهي تسعى للاستفادة من الطاقة النووية للأغراض السلمية. لذا سمحت السلطات الإيرانية لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة تلك المنشآت في شباط 2003، وبعد ان عثر المفتشون في موقع ناتانز على اجهزة مخبأة للطرد المركزي[3]، خلصت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حزيران 2003 إلى أن إيران لم تفِ بالتزامها بالإبلاغ عن المواد النووية واستخدامها، والمرافق التي تخزن بها ومعالجتها[4].

كما توصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى ان ايران تقوم بتخصيب اليورانيوم دون إبلاغ الوكالة بذلك، عندما اكتشف مفتشو الوكالة آثار مشعة في عينات مأخوذة من البيئة في إيران في آب 2003. وبالرغم من ان الحكومة

---

(1) البرنامج النووي الايراني: بدأ البرنامج النووي الإيراني عام 1957 عندما وقعت ايران اتفاقاً نووياً مع الولايات المتحدة الامريكية، حصلت من خلاله على ايران على اول مفاعل للابحاث في جامعة طهران عام 1967، وفي عام 1968 ووقعت ايران معاهدة الحظر من الانتشار النووي، التي دخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٧٠. للمزيد من التفاصيل ينظر: فراقد داود سلمان، انعكاس الاتفاق النووي الايراني- الغربي (5+1) على أمن الخليج العربي، مجلة آداب البصرة، الاصدار: 85، جامعة البصرة، 2018 ، ص 315 - 316.

(2) Tom Sauer, Coercive diplomacy by the EU: The Iranian nuclear weapons crisis, Third World Quarterly, University of Antwerp, Vol. 28, No. 3, 2007, p. 617; Erik Jessen, European Diplomacy in the Iran Nuclear Negotiations: What Impact Did It Have?, Etudes politiques et de gouvernance européennes Bruges Political Research Papers, Belgium, No 61, October 2017, p.7.

(3) امجد زين العابدين طعمة، الموقف الاوربي من البرنامج النووي الايراني، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الاصدار: 30، الجامعة المستنصرية، 2010، ص 184.

(4) Erik Jessen, Op.Cit., p.7.

الإيرانية نفت بشدة تلك الاتهامات، وأكدت على أنها لم تجر أنشطة لتخصيب اليورانيوم، وبررت وجود تلك الآثار بأنها كانت عالقة بأجزاء من آلات ومعدات خاصة بالطرد المركزي المستوردة من الخارج. الا ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية والعديد من القوى الدولية المعنية، طالبت إيران بالتوقيع على البروتوكول الإضافي الذي يتيح لمفتشي الوكالة القيام بعمليات تفتيش مفاجئة واقتحاميه للمواقع النووية الإيرانية المشتبه فيها، بوصف ذلك مسألة محورية للتأكد من صحة البيانات التي تقدمها إيران للوكالة[1].

سيطرت القضية النووية على العلاقات بين الاتحاد الاوربي[2] European Union وايران، وقد اقترن ذلك بزيادة حدة التوتر في الشرق الاوسط، على اثر الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003، الامر الذي زاد من مخاوف الاوربيين الذين لم يستبعدوا امكانية خوض واشنطن لحرب اخرى ضد ايران، مما سيزيد من زعزعة الاستقرار في جوار الاتحاد الأوروبي[3]. لذا حاولت الترويكا[4] الاوربية المتمثلة بفرنسا وبريطانيا والمانيا، حل قضية الملف النووي الايراني بتدخل مباشر منها، ففي اب 2003 ارسل وزير خارجية فرنسا دومينيك دو فيلبان (Dominique de Villepin)، ووزير خارجية بريطانيا جاك سترو (Jack Straw)، ووزير خارجية ألمانيا يوشكا فيشر (Joschka Fischer)،

([1]) امجد زين العابدين طعمة، المصدر السابق، ص 185.

([2]) الاتحاد الاوربي: هو اتحاد سياسي واقتصادي ضم 28 دولة اوربية، تأسس بناء على معاهدة ماستريخت الموقعة في هولندا في 7 شباط 1992، والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 تشرين الثاني 1993. ولكن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينات القرن العشرين، عندما تم تشكيل الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (European Coal and Steel Community) عام 1951 على يد كل من ألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ. للمزيد من التفاصيل ينظر: مخلد عبيد المبيضين، الاتحاد الاوربي كظاهرة اقليمية متميزة، ط1، عمان، 2012، ص 90 – 112.

([3]) Steven Blockmans, Anoushiravan Ehteshami and Gawdat Bahgat, EU-Iran Relations after the Nuclear Deal, Brussels , 2016, p.6.

([4]) الترويكا: تسمية روسية تعني العربة التي تجرها ثلاث جياد، وقد استخدم هذا المصطلح عام 1960 للدلالة على المقترح الذي تقدم به الاتحاد السوفيتي والذي تضمن تولي رئاسة الامم المتحدة ثلاثة اشخاص في منصب السكرتير العام بدلا من واحد، ومنذ ذلك الوقت اصبح وجود ثلاث مسؤولين عن القرار في أي هيئة او شركة يسمى ترويكا. ينظر: فراقد داود سلمان، موقف الترويكا الأوربية من البرنامج النووي الإيراني (1997 -2009)، مجلة دراسات تاريخية، الاصدار: 21، جامعة البصرة، كانون الاول 2016، ص 202.

خطاب إلى طهران عرضوا فيه التعاون التقني والتجاري، إذا أوقفت تخصيب اليورانيوم ونفذت البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية[1].

وبعد موافقة طهران على العرض المقدم لها من الترويكا الاوربية، ذهب وزراء خارجية الدول الاوربية الثلاثة في تشرين الاول 2003 إلى طهران. وعقب اجراء مباحثات مع الجانب الايراني تم توقيع إعلان طهران، الذي تعهدت إيران بموجبه تنفيذ البروتوكول الإضافي وتسوية جميع القضايا العالقة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. بالمقابل، اعترفت الدول الاوربية الثلاثة بحق إيران في التمتع بالاستخدام السلمي للطاقة النووية وفقًا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية[2].

وبالرغم من الانجاز الذي حققته الترويكا الاوربية مع ايران، الا ان ذلك لم يسر العديد من الدول الاعضاء في الاتحاد الاوربي التي شعرت بانها مهمشة داخل الاتحاد وطالبت باشراك الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة بالاتحاد الأوروبي خافيير سولانا (Javier Solana)، في المفاوضات القادمة مع ايران، الامر الذي وافقت عليه الترويكا الاوربية. واصبح فريق التفاوض الاوربي يعرف اختصاراً بـ "E3 / EU" [3].

وعلى اثر تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الصادر في اذار 2004، والذي اشار الى ان ايران لم تقدم للوكالة برنامجها النووي بشكل كامل، قدمت إيران في ايار 2004 صورة كاملة عن أنشطتها النووية السابقة والحالية[4]. كما ارسلت الحكومة الايرانية في ٢٩ حزيران 2004 رسالة الى الوكالة اوضحت فيها

([1]) Tarja Cronberg, No EU, no Iran deal: the EU's choice between multilateralism and the transatlantic link, Journal The Nonproliferation Review, VOL. 24, NO. 3–4, p.246.

([2]) Erik Jessen, Op.Cit., p.9.

([3]) Pierre Canova, The Iran Nuclear Deal: an in-depth analysis of the negotiation process, Corso di Laurea magistrale in Relazioni Internazionali Comparate, Università Ca' Foscari Venezia, Italia, 2018, p.21.

([4]) Ibid, p.21.

انها ستستأنف نشاطها لتخصيب اليورانيوم بوصفه خطوة ضرورية لإنتاج الوقود النووي، وان غاية المفاعلات الاساسية مدنية، وهي متمسكة بالتزاماتها بالسماح للمفتشين الدوليين بزيارة مواقعها النووية[1].

خاض فريق التفاوض الاوربي مرة اخرى مفاوضات مع طهران انتهت بالتوقيع على اتفاقية باريس في تشرين الثاني 2004، والتي التزمت إيران بموجبها بإيقاف تام وشامل لكافة أنشطة برنامجها النووي طيلة فترة المفاوضات مع الترويكا الأوربية، مقابل تعهد الدول الاوربية بتقديم الدعم التكنولوجي لإيران في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية، إلى جانب تجنب إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، والعمل على إنهاء عزلة طهران السياسية والاقتصادية عن العالم الغربي[2].

وعلى اثر فوز الرئيس المحافظ محمود أحمدي نجاد بالانتخابات الرئاسية في ايران عام 2005، اصبح الحوار بين الاتحاد الأوروبي وإيران أكثر صعوبة. ففي ذلك العام قدم الاتحاد الأوروبي عرضاً لطهران تضمن وقف الاخيرة أنشطة إنتاج الوقود لمدة 10 سنوات، واستخدام الواردات المضمونة من اليورانيوم المنخفض التخصيب، وإعادة الوقود النووي المستهلك إلى الدول الموردة. ولم يكن هذا العرض جذاباً بما فيه الكفاية بالنسبة للإيرانيين، الذين اعلنوا استئناف تخصيب اليورانيوم، وألغوا تعليق أنشطة البحث والتطوير النووي، وأوقفوا تنفيذ البروتوكول الإضافي[3]. وكان ذلك ايذاناً باختلاف حاد وقوي بين الفريق الاوربي وصناع القرار السياسي في طهران.

لذا أصدر فريق التفاوض الاوربي بياناً في 12 كانون الثاني 2006، انتقد فيه تعنت الجانب الايراني، وبين ان المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود،

([1]) عامر كامل احمد، موقف الترويكا الأوروبية من البرنامج النووي الايراني، مجلة دراسات دولية، الاصدار: 50، جامعة بغداد، 2011، ص 65.

([2]) فراقد داود سلمان، موقف الترويكا الأوربية ...، ص 191.

([3]) Erik Jessen, Op.Cit., p,13.

وان الوقت قد حان لإشراك مجلس الأمن الدولي من اجل تعزيز سلطة قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية[1]. ومن جانبها اصدرت الوكالة الدولية في 4 شباط 2006 قرارها المرقم (GOV / 2006/14)، والذي تضمن مطالبة ايران بتعليق كافة أنشطتها المتعلقة بالتخصيب، وإعادة النظر في بناء مفاعل أراك للمياه الثقيلة، والتصديق على البروتوكول الإضافي، والتعاون الكامل مع تحقيقات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلاً عن احالة الملف النووي الايراني إلى مجلس الأمن الدولي[2].

لم يتأخر مجلس الأمن الدولي كثيراً في اتخاذ اجراءات بشأن الملف النووي الايراني، اذ اصدر بياناً في 29 اذار حث فيه ايران الى الامتثال لشروط الوكالة قبل نهاية نيسان من العام نفسه[3]. وعلى اثر انضمام الصين وروسيا والولايات المتحدة في حزيران عام 2006 الى فريق التفاوض الاوربي، بات يطلق على الدول التي تتولى المفاوضات مع ايران حول برنامجها النووي مجموعة (P5 + 1)[4]. في اشارة الى الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، فضلاً عن المانيا.

وبعد ان رفضت ايران الامتثال لبيان مجلس الامن، اتخذ المجلس جملة من القرارات ضدها، بدءاً بالقرار المرقم 1696 الصادر في 31 تموز 2006، الذي هدد بفرض عقوبات على إيران إذا لم تمتثل لقرار مجلس محافظي الوكالة الصادر في 4 شباط 2006، تبعته القرارات ١٧٣٧ في ٢٣ كانون الاول 2006، والقرار 1747 في ٢٤ آذار ٢٠٠٧، والقرار ١٨٠٣ في 3 آذار ٢٠٠٨. وقد

([1]) Tarja Cronberg, Op.Cit., p.248.

([2]) Board of Governors, GOV/2006/14, Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran, 4 February 2006, pp. 1-3.

([3])Erik Jessen,Op.Cit., p,15.

([4]) Przemysław Osiewicz, EU-Iran Relations in the Post-JCPOA Period: Selected Political Aspects, przegląd politologiczny, No. 2 (2018) , Adam Mickiewicz University, Poznań, p.155.

احتوت تلك القرارات على فرض عقوبات تدريجية على إيران، شملت حظر بيعها معدات وتجهيزات محددة ممكن أن تدخل أو يستفاد منها في برامجها النووية والصاروخية، كما تضمنت حظر تقديم المساعدات الفنية والمادية وعدم الاستثمار في كل ما له علاقة بالرامج النووية والصاروخية لإيران، وقيود طوعية في منع عبور شخصيات عاملة في أنشطة البرنامجين المشار إليهما أنفا، وكذلك حظر شراء الأسلحة من إيران، وقيود طوعية لمنع تصدير الأسلحة الثقيلة إليها، فضلا عن تجميد الارصدة المالية لثلاثة عشر كياناً إيرانياً مرتبطاً بالأنشطة النووية الإيرانية[1].

قدمت مجموعة (P5 + 1) في حزيران 2008 اقتراحاً شاملاً جديداً إلى الحكومة الإيرانية، تضمن تعليق الاخيرة أنشطتها المتعلقة بالتخصيب وإعادة المعالجة، مقابل الاعتراف بحق إيران في تطوير البحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية بما يتفق مع التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتعامل مع البرنامج النووي الإيراني بنفس الطريقة التي تعامل بها أي دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. الا ان ايران لم تبدِ موافقتها على تلك المقترحات[2].

اثار تعنت الجانب الايراني بمواقفه الرافضة لتقديم تنازلات عن برنامجه النووي امتعاض دول الاتحاد الاوربي، لذا فرض الاتحاد الاوربي في 30 تموز 2008 عقوبات على ايران بخلاف عقوبات مجلس الامن، اذ أعطى الاتحاد الاوربي تعليمات لمؤسساته المالية بفرض قيود على ائتمانات الصادرات الايرانية، والسماح للقوات البحرية للدول الأعضاء في الاتحاد بتفتيش البضائع المتجهة إلى إيران[1].

([1]) مثنى حمدي توفيق، البرنامج النووي الإيراني بين المانع الغربي والطموح الإيراني، مجلة جامعة تكريت، المجلد: 1 الاصدار: 1، جامعة تكريت، 2009، ص167.

([2]) Pierre Canova, Op.Cit., pp.28 , 69.

([1]) امجد زين العابدين طعمة، المصدر السابق، ص 199.

وبعد ان رفضت ايران الاذعان للقرارات السابقة لمجلس الامن الدولي، اصدر المجلس في ٢٧ أيلول ٢٠٠٨ قراره المرقم 1835، الذي طالب فيه من إيران الامتثال بشكل كامل وبدون تأخير لقرارات مجلس الأمن السابقة، وأن تلبي متطلبات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية[1]. الا ان طهران لم تستجب مرة اخرى لقرارات مجلس الامن، الامر الذي دفع المجلس في 9 حزيران 2010 تبنى القرار المرقم 1929، الذي فرض عقوبات اوسع ضد إيران، تضمنت إجراءات مشددة تتعلق بأنشطة ايران النووية وصواريخها الباليستية، وفرض حظراً على تصدير الأسلحة وانظمتها الرئيسة إلى إيران، كما منع الشركات من العمل مع صناعة الطاقة الإيرانية، وإجراء معاملات مالية مع البنوك الإيرانية، وشدد العقوبات على قطاع الشحن الإيراني، ووسع قائمة الأفراد والكيانات المرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني[2]. كذلك اشاد القرار صراحة بدور الممثل السامي للاتحاد الاوربي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية كاثرين أشتون (Catherine Ashton)، وتواصلها المستمر مع ايران لدعم الجهود السياسية والدبلوماسية لإيجاد حل تفاوضي، وتهيئة الظروف اللازمة لاستئناف المحادثات[3].

اعتمد الاتحاد الأوروبي في تموز 2010 حزمة شاملة من العقوبات ضد إيران، تمثلت بتنفيذ كامل للتدابير الواردة في قرار مجلس الامن انف الذكر، فضلاً عن فرض عقوبات اضافية في مجالات التجارة والخدمات المالية والطاقة والنقل، وكذلك تأشيرات الدخول، وتجميد الأصول لعدد من الشخصيات والمؤسسات الايرانية، بما في ذلك البنوك الإيرانية وفيلق الحرس الثوري الايراني، وخطوط الشحن الايرانية. ومع ذلك، أكد الاتحاد الأوروبي مجدداً سعيه لإيجاد حل دبلوماسي لملف البرنامج النووي الإيراني، وجدد رغبته في

---

(1) مثنى حمدي توفيق، المصدر السابق، ص167.

(2) Pierre Canova, Op.Cit., p.29.

(3) Erik Jessen, Op.Cit., p.27.

اعتماد المقترحات المقدمة لإيران في حزيران 2008 في حال موافقة الاخيرة عليها[1]. وهو ما يوضح ان الاتحاد الاوربي وبرغم ضغوطاته على ايران، الا انه كان يريد التوصل معها الى حلول دبلوماسية، بعيداً عن سياسة العقوبات والاجراءات المشددة التي لم تكن يؤدي الى حلول جذرية، لاسيما مع تمسك طهران بموقفها.

عقدت سلسلة من المحادثات بين مجموعة (p5+1) وإيران، بدأت في جنيف في كانون الاول 2010، ثم انتقلت الى اسطنبول في كانون الثاني 2011، لكنها لم تؤدِ إلى أي اتفاق موضوعي. وفي تموز 2011، اقترح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف خارطة طريق تعمل ايران بمقتضاها على تعزيز تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مقابل تخفيف العقوبات عنها، الا ان ذلك المقترح لم يحظَ بدعم من الأطراف الأخرى في المفاوضات[2].

واثناء اجتماع وزراء الخارجية والدفاع في الاتحاد الأوروبي في كانون الاول 2011، اقر المجتمعون بخطورة الوضع فيما يتعلق بالبرنامج النووي الايراني، بما في ذلك تسريع أنشطة التخصيب التي تصل إلى 20٪، وعدم امتثال طهران لقرارات مجلس الأمن ومجلس إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلاً عن تركيب أجهزة للطرد المركزي في موقع غير معلن في مدينة قم. لذا وجد المجتمعون ان على الاتحاد الاوربي توسيع نطاق تدابيره التقييدية ضد إيران. لذا شهد مطلع عام 2012، حظر الاتحاد الأوروبي استيراد النفط والغاز من إيران، وفرض قيوداً مشددة على معاملاتها المالية[3]. الامر الذي نتج عنه تضييق الخناق بشكل كبير على طهران، وحدوث ازمة اقتصادية خانقة عانت ايران كثيراً من اثارها.

([1]) Pierre Canova, Op.Cit., pp. 29 - 30.
([2])Pierre Canova, Op.Cit., p.30.
([3]) Tarja Cronberg, Op.Cit., p.250.

وبعد جهود دبلوماسية تمكن سلطان عمان قابوس بن سعيد آل سعيد في اذار 2013، من استضافة اجتماع سري لمدة ثلاثة أيام في مسقط، جمع بين الوفود الدبلوماسية الأمريكية والإيرانية. وقد ترأس الوفد الأمريكي نائب وزير الخارجية الامريكية وليام بيرنزWilliam J Burns ، بينما ترأس الوفد الإيراني نائب وزير الخارجية الايرانية علي أصغر خاجي. واستمرت تلك المفاوضات تدار بسرية تامة بين الجانبين، اذ تم عقد حوالي تسعة أو عشرة محادثات ثنائية بين واشنطن وطهران في المدة الممتدة من اذار حتى تشرين الثاني 2013[1]. لم يعلم بتفاصيلها شركاء الولايات المتحدة، بما في ذلك المفاوض الرئيس للاتحاد الاوربي كاثرين أشتون، وخلال تلك اللقاءات تم التوصل إلى تفاهم مشترك أدى إلى قبول الولايات المتحدة بقدرة التخصيب الإيرانية[2]، الامر الذي نتج عنه عقد اتفاق جنيف او خطة العمل المشتركة في تشرين الثاني 2013، بين مجموعة (p5+1) وايران بشكل مرحلي ولمدة ستة اشهر، واكد على استمرار المفاوضات بهدف الوصول إلى اتفاق نهائي وشامل، وقد تمثلت بنود ذلك الاتفاق بالاتي[3]:

اولاً: ايقاف ايران لتقدم برنامجها النووي، من خلال قبولها بإجراءات عدة متداخلة ومترابطة في مقدمتها:

1. وقف تخصيب اليورانيوم فوق مستوى 5%، وبالتالي تفكيك التقنية اللازمة للتخصيب فوق هذا المستوى.
2. التخلص من المخزون الإيراني من اليورانيوم المخصب بنسبة 20%.
3. التعهد بإيقاف العمل في مفاعل اراك بصورة مؤقتة، وعدم إنتاج الماء الثقيل والبلوتونيوم هناك.

([1]) Pierre Canova, Op.Cit., p.32.
([2]) Erik Jessen, Op.Cit., p.30.
([3]) عطا محمد زهرة، الاتفاق النووي بين ايران اشكاليات الواقع واحتماليات المستقبل، بيروت، 2015، ص 50 – 51؛ عمر سعدي سليم الموسوي، الاتفاق النووي بيه ايران و دول 1+5، برلين، 2018، ص 30 – 31.

4. تجميد 800 جهاز لم تغذى باليورانيوم بعد، وعدم نصب اجهزة اخرى.

ثانياً: تحقيق الشفافية والرصد، وذلك بقيام إيران بعدة خطوات متلازمة منها:

1. توفير الوصول اليومي لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى ناتانز وفوردو، وضمان مراقبة شاملة.

2. توفير وصول الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مرافق تجميع وتخزين أجهزة الطرد المركزي ومناجم اليورانيوم والمطاحن، وبصورة يومية ومفاجئة.

3. توفير المعلومات حول تصميم مفاعل أراك.

4. المصادقة على البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر الانتشار النووي وتنفيذه، مع بيان دور كل المؤسسات المتعلق عملها بالبرنامج النووي.

ثالثاً: الرفع الجزئي للعقوبات الدولية عن ايران، وذلك من خلال:

1. السماح لإيران باسترداد قرابة سبعة مليارات دولار من أموالها المحتجزة في أمريكا وعدد من الدول الغربية والأسيوية.

2. تخفيف القيود المفروضة على تصدير النفط الإيراني.

3. بقاء هيكل العقوبات المتعلقة بالاستثمارات الخارجية في حقلي إنتاج النفط والغاز والنشاطات المالية الإيرانية عبر العالم على حاله.

4. رفع القيود عن صناعة السيارات الأمريكية، وقطع غيار أسطول النقل الجوي المدني والخدمات التي تحتاجها الناقلات الإيرانية في الخارج.

5. عدم فرض عقوبات إضافية أو اللجوء إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات إضافية ضد إيران.

6. مضاعفة تراخيص التحويلات الإيرانية لأغراض استيراد الغذاء والأدوية.

7. تمكين الطلاب الإيرانيين، خصوصا في الجامعات الأمريكية من الحصول على منح دراسية من ودائع إيران المجمدة.

دخلت خطة العمل المشتركة حيز التنفيذ في 20 كانون الثاني 2014، وبين شهري شباط ونيسان اجتمعت مجموعة (p5+1) وايران في فيينا للتفاوض على الاتفاق الشامل. كما تم إجراء جولات إضافية من المحادثات في فيينا في حزيران وتموز، وتم الاتفاق على تمديد المحادثات حتى 24 تشرين الثاني 2014[1]. وما ان انتهت مباحثات فينا في ذلك اليوم حتى صدر بيان مشترك عن كاثرين أشتون، ووزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، اشار الى تمديد إجراءات خطة العمل المشتركة للسماح بمزيد من المفاوضات حتى 30 حزيران القادم. وأعرب البيان عن التزام الطرفين باستكمال المفاوضات حول الاتفاقية الشاملة في أقصر وقت ممكن، وان الطرفين سيواصلان تنفيذ جميع التزاماتهما الموضحة في خطة العمل المشتركة بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب[2].

ثانيا: الاتحاد الاوربي والاتفاق النووي بين مجموعة (p5+1) وايران 2015 – 2016.

استمر عقد الاجتماعات والمفاوضات بين مجموعة (p5+1) وايران خلال الاشهر التالية، اذ بقت جنيف مستضيفة لاجتماعات الطرفين التي جرت في كانون الثاني 2015. بينما دارت المفاوضات في شهر شباط في العاصمة النمساوية فيينا[3]، في حين كانت لوزان هي محطة الاجتماعات التي عقدت بين الجانبين منذ 26 اذار، وتكللت بإصدار المسؤولة عن الشؤون الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني (Federica Mogherini)، ووزير الخارجية الايراني محمد جواد ظريف، بياناً مشتركاً في 2 نيسان 2015، اوضحا

([1]) Pierre Canova, Op.Cit., p. 34.

([2])Joint Statement by Catherine Ashton and Iranian Foreign Minister Mohammad Javad Zarif following the talks in Vienna, Bruxelles, 24 November 2014.

([3]) Pierre Canova, Op.Cit., p. 35.

فيه بانه تم التوصل إلى حلول بشأن المعايير الرئيسة لخطة العمل الشاملة المشتركة، واهم ما جاء فيه[1]:

1. السماح لإيران بتخصيب اليورانيوم مع تحديد مستوى التخصيب وحجم المخزون منه.
2. لن يكون هناك منشأة تخصيب أخرى غير ناتانز.
3. تحويل موقع فودرو من موقع للتخصيب إلى مركز للفيزياء والتكنولوجيا النووية.
4. سيتم اعتماد مشروع دولي مشترك في ايران من اجل إعادة تصميم وبناء مفاعل حديث لأبحاث المياه الثقيلة في أراك، الذي لن ينتج البلوتونيوم المستخدم في صنع الأسلحة، ولن يكون هناك إعادة معالجة وسيتم تصدير الوقود المستهلك.
5. ايقاف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تنفيذ جميع العقوبات الاقتصادية والمالية ضد ايران والمتعلقة بملفها النووي، بالتزامن مع تنفيذ إيران لالتزاماتها النووية الرئيسة، وتحقق الوكالة الدولية للطاقة الذرية من ذلك.
6. اصدار مجلس الأمن قراراً جديداً يلغي بموجبه جميع القرارات السابقة المتعلقة بالبرنامج النووي الايراني، ويتضمن بعض التدابير التقييدية لفترة زمنية متفق عليها بشكل متبادل.
7. مواصلة الجهود من اجل كتابة النص النهائي للاتفاقية خلال الأسابيع والأشهر المقبلة، والزام الجميع بإكمال ذلك بحلول 30 حزيران 2015.

هكذا وبعد خوض مفاوضات عدة بين مجموعة (p5+1) وايران، تم التوصل في 14 تموز 2015، في العاصمة النمساوية فيينا الى خطة عمل شاملة ومشتركة (The Joint Comprehensive Plan of Action)، نصت بشكل

([1]) Gary Samore, Decoding the Iran Nuclear Deal Key questions, points of divergence, pros and cons, pending legislation, and essential facts, United States of America, 2015, pp. 6 - 8.

عام على رفع العقوبات الدولية عن ايران مقابل تخليها عن الجانب العسكري من برنامجها النووي، وقد تكون الاتفاق من 59 صفحة بينت البنود الاساسية للاتفاق، فضلاً عن خمسة ملاحق تقنية. وابرز ما جاء في الاتفاق الأساس والذي تكون من 37 مادة قانونية، هو اتفاق الأطراف المتفاوضة على خطة العمل المشتركة طويلة الأمد. وتعهد ايران بانها لن تسعى ابداً الى امتلاك الأسلحة النووية، وان هدفها من الحصول على الطاقة النووية هو للاستخدامات السلمية فقط. واقرار الطرفين بأهداف الأمم المتحدة و مبادئها[1].

وفي مجال التخصيب وافقت إيران على تخفيض حوالي ثلثي أجهزة الطرد المركزي لديها، اي تقليل تلك الاجهزة من ما يقارب (19) ألف جهاز مركب إلى (6104) جهاز، تكون جميعها في موقع ناتانز، ويحق لايران استخدام (5060) جهازاً منها في تخصيب اليورانيوم لمدة عشر سنوات، على ان تكون جميع تلك الاجهزة من نوع (IR- 1S) الجيل الأول. كما وافقت إيران على عدم بناء منشآت جديدة لتخصيب اليورانيوم لمدة 15 عاماً، وعدم تخصيب او امتلاك اليورانيوم المخصب بنسبة تزيد عن 3.67 % لمدة 15 سنة على الأقل، وخفض مخزونها "الحالي" من حوالي 10 آلاف كيلوغرام من اليورانيوم المنخفض التخصيب إلى (300) كيلوغرام. ووضع جميع أجهزة الطرد المركزي الفائضة في التخزين تحت مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا يمكن استخدامها سوى كبديل لتشغيل أجهزة الطرد المركزي ومعداتها[2].

وفيما يخص العقوبات المفروضة على ايران، فقد اكدت الاتفاقية على انهاء كافة القرارات والعقوبات المفروضة على ايران، من قبل مجلس الأمن والاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية، بمجرد المصادقة على خطة العمل

([1]) عمر سعدي سليم الموسوي، المصدر السابق، ص 33 – 34.

([2]) ميثاق مناحي دشر العيساوي، الانعكاسات الاستراتيجية لاتفاق الإطار النووي بين إيران ودول(5+1) "دراسة مستقبلية"، مجلة جامعة كربلاء، المجلد: 13 الاصدار: 3، جامعة كربلاء، 2015، ص 255 - 256.

المشتركة. كما اوضحت الاتفاقية في حال حدوث خلاف بين الطرفين على احد بنود الاتفاق ولم يتم التوصل فيه الى تسوية مرضية، فيحق للمعترض تعليق التزامه الكلي أو الجزئي في الاتفاقية او اخطار مجلس الأمن بذلك. اما فيما يخص الملاحق التي تكونت منها خطة العمل المشتركة فقد بين الملحق الأول الامور المتعلقة بالإجراءات، والثاني اوضح الالتزامات المتعلقة في انهاء العقوبات، والثالث بين التعاون النووي المدني، والرابع اهتم في توضيح الامور المتعلقة في اللجنة المشتركة المشكلة من الطرفين والتي اسند اليها المهام المذكورة في الاتفاقية، اما الخامس فكان متعلقاً في خطة التنفيذ[1].

وفي اليوم التالي لإبرام الاتفاقية اعلنت موغيريني بان الاتحاد الأوروبي كتب إحدى أفضل صفحات تاريخه، من خلال التوصل إلى الاتفاق النووي بين الغرب وايران، وبينت ان الفضل في ذلك يعود إلى الفريق الأوروبي والعمل الاستثنائي الذي بذله[2].

ومن جانبه اتخذ مجلس الأمن بالإجماع في 20 تموز 2015 القرار المرقم 2231، الذي أيد فيه خطة العمل الشاملة المشتركة. وأكد على أن إبرام الاتفاقية يشكل منعطفاً رئيساً في المسألة النووية الإيرانية. وأن التنفيذ التام للخطة سيُسهم في بناء الثقة للطابع السلمي لبرنامج إيران النووي، وشدد على أن خطة العمل تفضي إلى تشجيع وتيسير إقامة علاقات وأواصر تعاون طبيعية مع إيران في المجالين الاقتصادي والتجاري. كما اشار القرار الى إنهاء العمل بأحكام قرارات مجلس الأمن السابقة بشأن البرنامج النووي الإيراني، بمجرد اعلان الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ان ايران نفذت كل الشروط المطلوبة منها وفقاً لخطة

([1]) عمر سعدي سليم الموسوي، المصدر السابق، ص35 - 36.

([2]) Erik Jessen,Op.Cit., p.1; Daniel Schwammenthal, Europe, the US and the Iran deal: The need to resolve transatlantic disagreements, journal European View, 2018, Vol. 17(2) , Belgium, p. 219.

العمل الشاملة المشتركة[1]. وقد عبر مجلس الاتحاد الأوروبي في اليوم نفسه عن دعمه الكامل لقرار مجلس الأمن انف الذكر[2].

أتاحت خطّة العمل الشاملة المشتركة للاتّحاد الأوروبي أن يعيد إنعاش علاقاته مع إيران. ففي تموز 2015، زار وزير الاقتصاد والطاقة الألماني زيغمار غابرييل Sigmar Gabriel، إيران بصحبة وفد كبير من رجال الأعمال، بهدف تطوير العلاقات التجارية بين البلدين، وبالرغم من ان تلك الزيارة لاقت نقداً لاذعاً من المعارضة الالمانية بوصفها "**انفتاحاً سابقاً لأوانه على نظام سلطوي**"، الا ان النخبة السياسية والاقتصادية الألمانية دعمت الزيارة بداعي أنّ التقارب السياسي والتجاري سيفيد الطرفَين ويسهم في بروز الانفتاح في ايران[3].

دخلت خطة العمل حيز التنفيذ في 18 تشرين الاول 2015، وبدأت إيران في تنفيذ التزاماتها النووية. وفي اليوم نفسه أصدر مجلس الاتحاد الأوروبي قراره المرقم 1861، اشار فيه الى التزامه برفع جميع العقوبات الاقتصادية والمالية المتعلقة بالبرنامج النووي الايراني، في حال التزام ايران بجميع البنود المتفق عليها في خطة العمل المشتركة، وبخلاف ذلك، فان الاتحاد الاوربي سيعيد تفعيل جميع العقوبات ذات الشأن[4].

وبعد ان أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 16 كانون الثاني 2016 أن إيران قد استوفت الشروط الأساسية المنصوص عليها في خطة العمل، نشر الاتحاد الأوروبي في اليوم نفسه بياناً اشار فيه الى الغاء جميع العقوبات المالية والاقتصادية المفروضة على ايران، بسبب السلاح النووي الإيراني. اذ رفع

([1]) S/RES/2231, 20 July 2015, pp. 1 - 4.

([2]) European Union, Information Note on EU sanctions to be lifted under the Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA) , Brussels, 2016, p.5.

([3]) Ali Fathollah Nejad, Europe and the Future of Iran Policy: Dealing with a Dual Crisis, Brookings Center, Doha, 2018, p.6.

([4]) Official Journal of the European Union, L274, Vol. 58, Brussels, 18 October 2015, p.1.

الاتحاد الاوربي حظر التحويلات المالية من وإلى إيران، وسمح بالأنشطة المصرفية، مثل إقامة علاقات مصرفية وفتح فروع أو مكاتب تمثيلية للبنوك الإيرانية في دول الاتحاد الاوربي، وسمح أيضاً للمؤسسات المالية والائتمانية الإيرانية بالحصول على المشاركة أو توسيع نطاقها، أو الحصول على أي مصلحة ملكية أخرى في المؤسسات المالية والائتمانية للاتحاد الأوروبي. كما سمح للمؤسسات المالية والائتمانية التابعة للاتحاد الأوروبي بفتح مكاتب تمثيلية أو إنشاء فروع لها في إيران، واقامة مشاريع مشتركة وفتح حسابات مصرفية مع المؤسسات المالية أو الائتمانية الإيرانية. كذلك سمح للدول الاعضاء فيه تقديم المنح والمساعدات المالية والقروض الميسرة إلى الحكومة الايرانية[1].

كما اجاز البيان لدول الاتحاد الاوربي باستيراد وشراء ومبادلة ونقل النفط الخام والمنتجات البترولية والغاز والبتروكيماويات من إيران. واجاز الاتحاد للدول الاعضاء فيه تصدير المعدات أو التكنولوجيا، وتقديم المساعدة الفنية، بما في ذلك تدريب الكوادر العاملة في قطاعات النفط والغاز والصناعات البتروكيماوية في إيران والتي تشمل استكشاف وإنتاج وتكرير النفط والغاز الطبيعي. كما سمح الاتحاد بيع أو توريد أو نقل أو تصدير المعدات والتكنولوجيا البحرية لبناء السفن أو صيانتها أو تجديدها إلى إيران أو إلى أي شخص إيراني يعمل في هذا المجال[2].

سمح الاتحاد الاوربي ايضاً وصول جميع رحلات الشحن التي تديرها شركات النقل الإيرانية أو القادمة من إيران، إلى المطارات الخاضعة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. واجاز بيع أو توريد أو شراء أو تصدير أو نقل الذهب والماس والمعادن الثمينة الاخرى، وتوفير خدمات السمسرة والتمويل ذات الصلة، من وإلى حكومة إيران، او الهيئات العامة والشركات والوكالات

([1]) European Union, ,Op.Cit, pp.6, 9-10.
([2]) Steven Blockmans, Op.Cit, p.40.

التابعة لها. بما في ذلك البنك المركزي الإيراني. كما اجاز الاتحاد التعامل بالعملات المطبوعة في البنك المركزي الإيراني. فضلاً عن ذلك، رفع الاتحاد الاوربي حظر اموال العديد من الأشخاص والكيانات والهيئات التي كانت اسمائها مرتبطة بالبرنامج النووي الايراني[1].

حاولت الحكومة الايرانية الاستفادة من المستجدات التي طرأت على علاقاتها مع العديد من دول العالم لاسيما دول الاتحاد الاوربي، لذا زار الرئيس روحاني في كانون الثاني 2016 إيطاليا وفرنسا، وقد اسفرت الزيارة عن توقيع اتفاقيات تجارية بقيمة مليارات الدولارات لتحديث البنية التحتية لإيران[2]. من جانب اخر زار ايران في 16 نيسان من العام نفسه وفد من الاتحاد الاوربي برئاسة موغيريني مع سبعة مفوضين أوروبيين، من اجل بحث العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وإيران في المجالات ذات الاهتمام المشترك، وفي البيان المشترك الذي ادلى به موغيريني ومحمد جواد ظريف، اكد الجانبان على التزامهما بالتنفيذ الكامل لبنود خطة العمل، وتطوير العلاقات التعاونية في مجالات التنمية الاقتصادية، والتعليم، وحقوق الإنسان، ومكافحة غسيل الاموال وقضايا الارهاب، وتعزيز السلام والأمن والاستقرار الإقليميين، وكذلك التسوية السلمية للنزاعات الإقليمي من خلال الحوار والمشاركة، وافتتاح بعثة للاتحاد الأوروبي في طهران، وفقاً لقواعد وأنظمة إيران. كما اكد البيان سعي الجانبين لتطوير وتشجيع التعاون المصرفي بينهما[3].

([1]) European Union, Op.Cit, pp. 11 - 12.

([2]) Radosław Fiedler, European Union and the Islamic Republic of Iran – opportunities and challenges, in book: Political Dilemmas of the Arab and Muslim World, Warsaw, 2017, p.22.

([3]) European Commission, Joint statement by the High Representative/Vice-President of the European Union, Federica Mogherini and the Minister of Foreign Affairs of the Islamic Republic of Iran, Javad Zarif, Brussels, 16 April 2016, pp.1-3.

شهد عام 2016 تطوراً ملحوظاً في مجال العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الاوربي وايران، ففي ذلك العام وقعت شركة إيرباص (Airbus) مع الحكومة الايرانية صفقة بقيمة 17.5 مليار يورو لبيع 118 طائرة تجارية الى ايران، كما وافقت شركة صناعة السيارات الفرنسية بيجو – ستروين (Peugeot - Citroen) على افتتاح مصنع لإنتاج 200000 سيارة سنوياً في إيران، بموجب صفقة بقيمة 255 مليون يورو مع شركة سايبا الإيرانية[1]. كما عقدت شركة فودافون (Vodafone) البريطانية شراكة مع شركة هاي ويب (HiWeb) الإيرانية لتحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في إيران. في حين وقعت شركة دانييلي (Danieli) الايطالية مع الحكومة الايرانية عدة عقود لتوريد الآلات الثقيلة لإنتاج الصلب[2].

كان لتخفيف العقوبات أثر إيجابي على الاقتصاد الإيراني، فبالنسبة للسنة المالية الإيرانية لعام 2016، اصبح معدل النمو حوالي 7 %، ووصل مستوى إنتاج النفط الايراني حوالي أربعة ملايين برميل يومياً. كما بلغ حجم تجارة الاتحاد الأوروبي مع إيران حوالي 13.7 مليار يورو، بزيادة نسبتها 79% مقارنة بعام 2015، اذ قامت ألمانيا وحدها بتصدير سلع بقيمة 2.6 مليار يورو إلى إيران، بزيادة قدرها 25 % مقارنة بعام 2015. وقد عزز هذا التطور الفعاليات والبرامج الاقتصادية بين الجانبين، اذ شاركت أكثر من 100 شركة ألمانية في منتدى الأعمال الألماني - الإيراني في طهران في ايار 2016. كما عقدت اللجنة الاقتصادية الألمانية - الإيرانية المشتركة اجتماعاً في طهران في 3 تشرين الاول

([1]) Beatrix Immenkamp and Fernando Garces, Future of the Iran nuclear deal, How much can US pressure isolate Iran?, European Parliamentary Research Service, Brussels, 2018, p.6.

([2]) Radosław Fiedler, Iran and the European Union after the Nuclear Deal, Centre for European Studies, Alexandru Ioan Cuza University, Iasi, Vol. 10, NO. 3, p.299.

2016، نتج عنه عدد كبير من الاتفاقيات حول الاستثمارات الألمانية في إيران[1].

ونتيجة لتطور العلاقات الثنائية بين الجانبين، اصدر البرلمان الأوروبي في 25 تشرين الاول 2016، قراره المرقم 2274 بشأن استراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه إيران بعد الاتفاق النووي، اشار فيه الى ان خطة العمل لم تؤدِ فقط إلى توثيق العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإيران، بل بات من الواضح انها تساعد على تعزيز الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة، وأن جميع الأطراف مسؤولة عن ضمان تنفيذها بشكل كامل. واكد على ان فتح الاسواق الايرانية امام الشركات الاوربية سيحقق فوائد لكلا الجانبين. كما اوضح القرار ان الحوار السياسي المتجدد بين الاتحاد الأوروبي وإيران، لاسيما في مجال حقوق الإنسان، يوفر إمكانية لعلاقة قائمة على الثقة والاحترام المتبادلين؛ فضلاً عن ان المباحثات والتعاون بشأن القضايا ذات الصلة بمكافحة الإرهاب والتطرف، يدفع بذلك الاتجاه. كما دعا القرار جميع دول المنطقة، ولا سيما المملكة العربية السعودية وإيران، إلى الامتناع عن التصريحات العدائية التي تؤجج النزاعات، والكف عن دعم الجماعات المسلحة في المنطقة، بما في ذلك الجناح العسكري لحزب الله والنصرة. وبالرغم من اعتراف الاتحاد الاوربي بان تطوير ايران لصواريخها الباليستية لن يؤثر على الاتفاق النووي الشامل، الا انه اعرب عن قلقه من ان ذلك من شأنه ان يزيد التوتر في المنطقة[2]. وبذلك فقد اسهم الاتفاق النووي بتوثيق وتطوير العلاقات الثنائية بين ايران والاتحاد الاوربي، والتي كان من المقرر لها السير بالاتجاه الصحيح لولا النتائج التي افرزتها

([1])Monika Wohlfeld and Stephen Calleya, What Future for the Iran Nuclear Deal?, Mediterranean Academy of Diplomatic Studies, Malta, 2018, p.9.

([2])The European Parliament, P8_TA(2016)0402, EU strategy towards Iran after the nuclear agreement European Parliament resolution of 25 October 2016 on the EU strategy towards Iran after the nuclear agreement (2015/2274(INI).

الانتخابات الامريكية، والتي وصل على اثرها واحداً من اشد المعارضين لذلك الاتفاق.

ثالثا: موقف الاتحاد الاوربي من انعكاسات وصول دونالد ترامب للرئاسة الأمريكية على الاتفاق النووي الايراني عام 2017 حتى عام 2019.

ادى فوز دونالد ترامب Donald Trump، بانتخابات الرئاسة الأمريكية في تشرين الثاني 2016، الى حدوث انعطاف خطير في مسار خطة العمل الشاملة المشتركة، اذ كان ترامب ينتقد تلك الصفقة منذ ان كان مرشحاً للرئاسة الامريكية، ففي اذار اعلن في حال فوزه بالانتخابات الرئاسية فأن :"**أولويتي الأولى هي تفكيك الصفقة الكارثية مع إيران. واسمحوا لي أن أخبركم أن هذه الصفقة كارثية على أمريكا وإسرائيل والشرق الأوسط بأسره. المشكلة أساسية هنا. لقد كافأنا الدولة الرئيسة الراعية للإرهاب في العالم بمبلغ 150 مليار دولار، ولم نتلق أي شيء بالمقابل. يمكنهم الاحتفاظ بالشروط وما زالوا سيحصلون على القنبلة بمجرد نفاد الوقت. وبالطبع، سوف يحتفظون بالمليارات والمليارات من الدولارات التي قدمناها لهم بغباء وحماقة**"[1]. وهو ما يبين ان المرشح للانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة كان يريد تقويض الاتفاق النووي ومعاداة طهران.

واثناء حملته الانتخابية انتقد ترامب مرة اخرى الاتفاق النووي مع ايران وتعهد بـ"**تمزيقه**". الامر الذي اثار حفيظة الاتحاد الاوربي، لاسيما وان نتائج الانتخابات اظهرت فوز ترامب بالرئاسة الامريكية، لذا سارع وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، الى عقد اجتماع في بروكسل في 14 تشرين الثاني 2016، دعوا فيه جميع الأطراف لاحترام التعهدات الواردة في الاتفاق النووي مع ايران، اذ اعلنوا: "**أنه من الضروري أن تحترم كل**

([1]) **Przemysław Osiewicz, Op.Cit., p.158.**

الأطراف تعهداتها بهدف مواصلة استعادة الثقة"، داعين طهران إلى **"مواصلة التعاون بشكل كامل"**[1].

ومن اجل تأكيد التزام الاتحاد الاوربي بالاتفاق النووي مع ايران، سافرت موغيريني في 9 شباط 2017 إلى واشنطن لعقد اجتماعات مع وزير الخارجية الامريكي ريكس تيلرسون Rex Tillerson ، ومستشار الأمن القومي مايكل فلين Michael Flynn، وعدد من أعضاء الكونغرس الامريكي، وقد بينت موغيريني لصناع القرار السياسي في واشنطن اهمية استمرار الصفقة بالنسبة للدول الاوربية، واكدت ان ايران تعد دولة مهمة جداً للحفاظ على امن اوروبا، التي لا تبعد كثيراً عن ايران، ومن ثم فان أي تهديد يمكن ان يزعزع استقرار الاخيرة، قد يؤثر بشكل سلبي على الدول الاوربية[2].

وبالرغم من ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية أصدرت تقريرها الفصلي الأول عن النشاط النووي الإيراني لعام 2017، في 24 شباط من العام نفسه، واشارت فيه الى ان مخزون إيران من اليورانيوم المخصب بلغ (7، 101) كجم، وان نسبة التخصيب هي (67، 3) %، الا ان السيناتور بوب كوكر Bob Corker، قدم في 23 اذار مشروع قانون عقوبات جديد على ايران، سمي **"قانون مكافحة أنشطة زعزعة استقرار إيران لعام 2017"**، الذي كان يستهدف برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية **"ودعمها للإرهاب"**. ومع ذلك ابلغ وزير الخارجية ريكس تيلرسون في 18 نيسان الكونغرس الامريكي بأن إيران تمتثل للوفاء بالتزاماتها بموجب خطة العمل. ومن جانبها أعربت المفاوضة الأمريكية البارزة في الاتفاقية النووية مع ايران ويندي شيرمان Wendy Sherman، في 16 أيار عن معارضتها لقانون مكافحة أنشطة زعزعة استقرار إيران لعام 2017، مشيرةً إلى ان اصدار هكذا تشريع من شأنه ان يقوض الاتفاق النووي مع

([1]) https://www.aljazeera.net/news/international/2016/11/14/.

([2]) Kelsey Davenport, Timeline of Nuclear Diplomacy With Iran, Published on Arms Control Association, U.S.A.,2020, p.13.

ايران. وفي 17 ايار اعلنت الادارة الامريكية لاول مرة منذ تولي ترامب الحكم تعهدها بتجديد الالتزام برفع العقوبات عن ايران بموجب خطة العمل[1].

شهدت العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وإيران تطوراً ملحوظاً في عام 2017، وازدادت بنسبة 30 % عن العام السابق،، حيث بلغت صادرات الاتحاد الاوربي إلى إيران (8،10) مليار يورو. في حين كانت واردات ايران من دول الاتحاد (1، 10) مليار يورو[2]. فضلاً عن ذلك، وقعت شركة رينو (Renault) مع شركتين إيرانيين صفقة بقيمة 660 مليون يورو لإنتاج 350 ألف سيارة سنوياً. وقامت شركة سكانيا (Scania) السويدية بإنشاء مصنع في إيران لإنتاج 1350 حافلة. كما اتفقت الحكومة الايرانية مع شركة سيمنز (Siemens) الألمانية للمعدات الصناعية، من اجل انشاء سكك حديد ومحطات للطاقة وغيرها من المشاريع في ايران، وعقدت شركة سكك الحديد الايطالية مع الحكومة الايرانية الايرانية عقد بقيمة (2،1) مليار يورو لإنشاء سكة حديد عالي السرعة بين قم واراك[3]. ووقعت شركة توتال (Total) الفرنسية صفقة بقيمة (4،7) مليار دولار لتطوير الإنتاج في حقل بارس الجنوبي للغاز. وأعلنت شركة (Quercus) البريطانية عن صفقة بقيمة 500 مليون يورو لتطوير قطاع الطاقة الشمسية في إيران[4].

وعلى هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي عقد في 20 ايلول 2017 في نيويورك، التقى وزراء خارجية مجموعة الدول (P5+1) وايران، وبالرغم من التصريح الذي ادلت به موغيريني عقب الاجتماع، والذي ذكرت فيه بان "**الكل متفق على أن جميع الأطراف تنفذ خطة العمل المشتركة**"[5]. الا

([1]) Kelsey Davenport, , Op.Cit., pp. 13 – 14.
([2]) Erzsébet N. Rózsa, The EU and the Iran Nuclear Deal: How to Proceed?, Future Notes, No. 13, July 2018, p.5.
([3]) Beatrix Immenkamp and Fernando Garces, Op.Cit., p.6.
([4]) Radosław Fiedler, Iran and the European Union..., p.299.
([5]) Kelsey Davenport, , Op.Cit., p.14.

ان الرئيس ترامب اعلن في 13 تشرين الاول معارضته للاتفاقية، وطالب بتعديلها او الغائها[1]. الامر الذي كان ينذر بتحول خطير في مسار تنفيذ الاتفاق النووي.

وفي اليوم نفسه اعلن قادة الدول الأوروبية الثلاثة الموقعة على الاتفاقية - فرنسا وألمانيا وبريطانيا – في بيان مشترك: "**نحن ملتزمون بتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة وتنفيذها الكامل من قبل جميع الأطراف. وان الحفاظ على خطة العمل هو في مصلحة أمننا القومي المشترك**". ودعا القادة الأوروبيون الولايات المتحدة إلى النظر في الآثار المترتبة على أمن الولايات المتحدة والحلفاء، قبل إعادة فرض العقوبات على ايران. وفي الوقت الذي رفض فيه القادة الاوربيين إعادة التفاوض على الصفقة، فقد أعربوا عن استعدادهم لمعالجة القضايا التي تثير قلق واشنطن،، مثل برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية وأنشطة ايران الإقليمية[2].

وعند زيارته للمملكة العربية السعودية في 22 تشرين الاول، حذر وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون الأوروبيين من الاستثمار في بعض الشركات الإيرانية، واكد ان الادارة الامريكية تدرس بجدية الخروج من الاتفاقية النووية مع ايران، واعادة فرض العقوبات عليها. وقد عدت صحيفة نيويورك تايمز، ان تصريحات تيلرسون هي التحذير الأكثر وضوحاً للإدارة الامريكية من اجل إقناع حلفائها الأوروبيين بدعم الجهود المبذولة لإعادة المفاوضات على الاتفاق النووي الايراني لجعله "**أكثر صرامة**"[3].

اثارت تصريحات تيلرسون الاتحاد الاوربي، لذا اعلنت موغيريني في مؤتمر صحفي عقد في واشنطن في تشرين الثاني 2017، ان الاتفاقية مع ايران ليست

([1]) Tarja Cronberg, Op.Cit., p.255.
([2]) Ibid, p.256.
([3]) Cardiner Harris, Tillerson Warns Europe Against Iran Investments, New York Times, October 22, 2017.

اتفاقية ثنائية، ولا هي اتفاقاً يشمل ستة أو سبعة أطراف، بل هي قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لذا فان جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ملزمة بتنفيذها[1].

وعقب الاجتماع الذي جمع وزراء خارجية المانيا وفرنسا وبريطانيا وايران فضلاً عن موغيريني في 11 كانون الثاني 2018، اعلنت الاخيرة في مؤتمر صحفي، ان المخاوف من بعض القضايا مثل تطوير ايران للصواريخ الباليستية، وزيادة التوترات في منطقة الشرق الاوسط، هي قضايا تقع خارج نطاق الاتفاق النووي، وسيتم التعامل معها بشكل منفرد. مبينة ان الهدف الرئيس من خطة العمل هو إبقاء البرنامج النووي الإيراني تحت المراقبة الدقيقة، وان الاتحاد الأوروبي ملتزماً بدعم التنفيذ الكامل والفعال للاتفاقية، بما في ذلك التأكد من أن رفع العقوبات ذات الصلة بالبرنامج النووي الايراني، له تأثير إيجابي على العلاقات التجارية والاقتصادية مع إيران، وكذلك له فوائد للشعب الإيراني[2].

بيد ان الرئيس الامريكي ترامب كان مصراً على تعديل الاتفاق النووي مع ايران، اذ طلب في 12 كانون الثاني 2018 من الكونغرس الامريكي، والدول الاوربية، تعديل خطة العمل المشتركة في غضون 120 يوماً، والا فان واشنطن ستنسحب من الاتفاقية، وكانت شروط ترامب تنحصر في اربعة بنود هي[3]:

1. فرض قيوداً على برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية.
2. اجراء عمليات تفتيش أكثر صرامة في إيران، بما في ذلك المنشآت العسكرية.
3. ازالة البنود التي تنص على انتهاء أجزاء من الصفقة بين المدة (2025 – 2030).

([1]) Tarja Cronberg, Op.Cit., p.258.
([2]) Przemysław Osiewicz, Op.Cit., p.159.
([3]) Monika Wohlfeld and Stephen Calleya, Op.Cit, pp. 12 - 13.

4. الحد من الأنشطة الإقليمية لإيران وانتهاكاتها لحقوق الإنسان.

حاولت الدول الاوربية اقناع الادارة الامريكية بضرورة المحافظة على خطة العمل المشتركة، لذا التقى ممثلين عن فرنسا وألمانيا وبريطانيا في 15 اذار في برلين بمدير تخطيط السياسات بوزارة الخارجية الامريكية براين هوك Brian Hook ، لمناقشة مطالب ترامب الداعية الى تعديل خطة العمل بما في ذلك، الصواريخ الباليستية، وعمليات التفتيش، وبعض الجداول الزمنية في الاتفاقية. وبالرغم من ان المباحثات دارت في اجواء غاية في السرية ولم يعلن عن تفاصيلها، الا ان موغيريني اعلنت في 19 اذار في اجتماع لمجلس الشؤون الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي، إن الاتحاد لا يفكر في فرض عقوبات جديدة على أنشطة الصواريخ الباليستية الإيرانية[1].

واثناء اللقاء الذي جمع ممثلين عن فرنسا والمانيا وبريطانيا مع ممثلين عن الولايات المتحدة الامريكية في العاصمة واشنطن في 11 أبريل 2018، اصر الجانب الامريكي على تعديل الاتفاقية على وفق الشروط التي حددها مسبقاً الرئيس ترامب[2]. الا ان الوفود الاوربية رفضت المطالب الامريكية، فضلاً عن رفضها مناقشة تفاصيل خطة العمل علانية. ولم يكن رفض الاتحاد الاوربي لتعديل بنود الاتفاقية مع ايران من منطلق ان الاتفاقية عملت على عدم انتشار الاسلحة النووية فحسب، بل انها ستساعد على الاستفادة من ايران بوصفها دولة لها وزناً اقليماً في تحقيق الاستقرار في سوريا واليمن والعراق والقضية الفلسطينية، فضلاً عن الحرب ضد الارهاب[3].

لم تكترث الادارة الامريكية لمناشدات الاتحاد الاوربي وغيره من القوى الدولية، اذ أعلن ترامب في 8 ايار 2018 انسحابه من الصفقة النووية مع ايران، وفرض عقوبات عليها. وطالب من الحكومة الايرانية الامتثال لإجراءات

([1]) Kelsey Davenport, , Op.Cit., p.15.
([2]) Ibid, p.15.
([3]) Monika Wohlfeld and Stephen Calleya, Op.Cit, p. 15.

جديدة للتوصل إلى اتفاق جديد، مثل وقف التخصيب بالكامل، ووقف انتشار الصواريخ الباليستية، وتطوير المنظومات الصاروخية ذات القدرة النووية، **"وإنهاء دعمها للجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط، ودعمها العسكري لميليشيا الحوثيين في اليمن"**، وسحب القوات الإيرانية من سوريا، ووقف **"سلوكها المهدد"** ضد جيرانها[1].

وفي اليوم نفسه أصدرت وزارة الخزانة الأمريكية جدولاً زمنياً لاستعادة العقوبات الشاملة ضد الشركات العالمية التي تتاجر أو تستثمر في إيران بمجرد انتهاء فترة التسعين يوماً، وقد بينت وزارة الخزانة الأمريكية ان تلك العقوبات ستشمل: شراء الأوراق النقدية بالدولار الأمريكي من قبل حكومة إيران؛ وتجارة إيران في الذهب أو المعادن الثمينة، وبيع أو توريد أو نقل المعادن من الجرافيت أو الخام أو نصف المصنعة بشكل مباشر أو غير مباشر مثل الألومنيوم والصلب والفحم والبرمجيات لدمج العمليات الصناعية، والمعاملات المتعلقة بشراء أو بيع الريال الإيراني، أو الاحتفاظ بأموال أو حسابات كبيرة خارج أراضي إيران بالريال الإيراني، وشراء أو سداد أو تسهيل إصدار الديون السيادية الإيرانية، وقطاع السيارات الإيرانية[2].

لم تتأخر ردود فعل الاتحاد الاوربي كثيراً على ما اعلنته الادارة الامريكية، ففي اليوم نفسه صدر بياناً مشتركاً من رئيسة وزراء بريطانيا تيريزا ماي Theresa May، ومستشارة المانيا أنجيلا ميركل Angela Merkel، والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون Emmanuel Macron، حثوا فيه الولايات المتحدة

([1])Paul K.Kerr and Kenneth Katzman, Iran Nuclear Agreement and U.S. Exit, Congressional Research Service, 2018, pp.24 – 25; Joana Soares Cordeiro Lopes, Natascha Ramos Klein, Tayssa do Rosário Zucchetto, The Situation of Iran the nuclear standoff and its impacts, U.S., 2019, p.536.

([2]) Mohammed Cherkaoui, Trump's Withdrawal from the Iran Nuclear Deal: Security or Economics?, Al Jazeera Centre for Studies, Qatar, 10 May 2018, p.5.

على الالتزام بخطة العمل الشاملة، كما اوضح البيان ان ايران ملتزمة بالقيود التي فرضت عليها بموجب خطة العمل، وبما يتماشى مع التزاماتها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وان العالم بات أكثر أماناً نتيجة ذلك. وعليه اكد الزعماء الثلاثة في بيانهم ان حكوماتهم ستبقى ملتزمة بالاتفاقية. وستعمل مع جميع الأطراف المتبقية في الصفقة لضمان استمرارها، بما في ذلك ضمان استمرار الفوائد الاقتصادية -المرتبطة بالاتفاقية- للشعب الإيراني[1].

وفي اليوم التالي ذكرت المتحدثة باسم الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية مايا كوسيانيتش Maja Kocijančič :"**نحن نعمل على وضع خطط لحماية مصالح الشركات الأوروبية**". في حين انتقدت موغيريني "**بشدة**" ادارة ترامب. وأكدت أن الصفقة النووية مع إيران هي نتويج لاثنا عشر عاماً من الدبلوماسية. وإنها تعود إلى المجتمع الدولي بأسره. وانها حققت اهدافها، وضمنت عدم تطوير إيران لأسلحتها النووية. وفي ايار بينت خبيرة الشؤون الإيرانية في المجلس الأوروبي إيلي غيرانمايه Ellie Geranmayeh، أن فرض الاتحاد الأوروبي رسوم جمركية على الصادرات الأمريكية سيكون له ما يبرره لأن العقوبات الأمريكية تتداخل مع السياسة الخارجية الأوروبية، والتي تعد خطة العمل عنصراً هاماً فيها[2].

وفي الاجتماع الذي جمع موغيريني مع وزراء خارجية فرنسا وألمانيا وبريطانيا في بروكسل في 15 ايار 2018 أكد المشاركون في الاجتماع، عزمهم على مواصلة تنفيذ الاتفاقية بجميع أجزائها وبحسن نية وفي جو بناء. واعلنوا عن اجراء مناقشات مكثفة مع إيران لإيجاد حلول عملية للقضايا الرئيسة المرتبطة بالحفاظ على المزايا الاقتصادية والتجارية للاتفاقية، بما في ذلك[3]:

([1]) Joana Soares Cordeiro Lopes, Natascha Ramos Klein,Tayssa do Rosário Zucchetto, Op.Cit., p.537.
([2]) Mohammed Cherkaoui, Op.Cit., pp. 4 , 7.
([3]) Beatrix Immenkamp and Fernando Garces, Op.Cit., pp.7-8.

1. استمرار وتوثيق العلاقات الاقتصادية الأوروبية مع إيران.
2. مواصلة شراء المنتجات النفطية والغاز الإيراني والبتروكيماويات وعمليات النقل ذات الصلة.
3. الحفاظ على المعاملات المصرفية الفعالة مع إيران.
4. استمرار علاقات النقل البحري والبري والجوي مع إيران.
5. توفير المزيد من ائتمانات التصدير وتطوير المركبات ذات الأغراض الخاصة في المجالات المالية والتأمينية والتجارية، بهدف تسهيل التعاون الاقتصادي والمالي، بما في ذلك تقديم الدعم العملي للتجارة والاستثمار .
6. مواصلة تطوير وتنفيذ مذكرات التفاهم والعقود بين الشركات الأوروبية والايرانية.
7. الحصول على المزيد من الاستثمارات في إيران.
8. حماية المستثمرين الاوربيين، واتخاذ الاجراءات لضمان حقوقهم القانونية.
9. تطوير بيئة عمل اساسها قواعد شفافة في إيران.

وفي محاولة من الاتحاد الاوربي لتخفيف العقوبات الامريكية على ايران، طلب وزراء خارجية ومالية بريطانيا وفرنسا وألمانيا فضلا عن موغيريني في 4 حزيران 2018، من وزير الخارجية الامريكية مايك بومبيو Michael Pompeo، ووزير الخزانة الامريكية ستيفن منوشين Steven Mnuchin، استثناء الشركات الأوروبية التي تتعامل مع إيران من العقوبات الامريكية، الا ان الجانب الامريكي رفض ذلك. لذا قامت المفوضية الأوروبية في 6 حزيران، بتحديث لائحة الحظر لعام 1996 التي كانت توجب على كيانات الاتحاد الأوروبي الامتثال للعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة خارج الحدود الإقليمية، اذ سمحت المفوضية الأوروبية لتلك الكيانات عدم الامتثال

للعقوبات الامريكية[1]. وهو ما كان يمثل تحدً سافر من الاتحاد الاوربي للعقوبات الامريكية المفروضة على ايران.

كان على الشركات الأوروبية الاختيار بين الاقتصاد الأمريكي البالغ قيمته قرابة 19.4 تريليون دولار وبين الاقتصاد الإيراني البالغ قيمته قرابة 440 مليار دولار. وفي الوقت الذي كان فيه الاختيار سيكون قراراً تجارياً سهلاً إلى حد ما بالنسبة لمعظم الشركات الاوربية، التي كانت ستختار العمل مع الجانب الامريكي، إلا أنه سيحرم تلك الشركات من صفقات تجارية مربحة مع طهران. ورغم الجهود التي بذلها الاتحاد الأوروبي من اجل حث الشركات الاوربية على الاستمرار في نشاطاتها في ايران، الا ان ذلك كان صعباً للغاية، لاسيما بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات التي كانت مرتبطة بأعمال عدة مع الولايات المتحدة، لذا أعلنت العديد من الشركات الأوروبية نيتها وقف اعمالها مع ايران. وقد أقر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بأنه لا يمكن للحكومات التدخل في القرارات التجارية للشركات الخاصة. حتى ان مبلغ الـ 18 مليون يورو الذي أعلنته المفوضية الأوروبية في 23 اب 2018 لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في إيران لن يفعل الكثير في النهاية للاقتصاد الإيراني المضطرب[2].

وتبعاً لذلك، انسحبت العديد من الشركات الاوربية من العقود والصفقات التي عقدتها مع ايران، بما في ذلك جميع شركات النفط العالمية الأوروبية، اذ فسخت شركة توتال الفرنسية عقدها مع الحكومة الايرانية لتطوير الإنتاج في حقل بارس الجنوبي للغاز[3]. كما الغت شركة طائرات إيرباص

([1]) Robert Einhorn, Richard Nephew, Constraining Iran's future nuclear capabilities, The Brookings Institution, Washington, 2019, p.16.
([2]) Daniel Schwammenthal, Op.Cit., p. 219.
([3]) David Ramin Jalilvand, Back to Square One? Iranian Energy after the Re-Imposition of US Sanctions, the Oxford Institute for Energy Studies, University of Oxford, March 2019, p.5.

تعاقدها مع ايران بخصوص تسليم الاخيرة طائرات تجارية. وفسخت شركة سكك الحديد الايطالية عقدها مع ايران المتضمن انشاء خط سكة حديد عالي السرعة بين قم وأراك[1]. كما قررت جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك، سويفت (SWIFT) إزالة البنوك الإيرانية من نظامها مرة أخرى[2]. وأعلنت شركتا شحن النفط الدنماركية ميرسك وستورم (Maersk and Storm) أنهما يخططان لإنهاء تعاملاتهما مع إيران، في حين اعلنت شركة شحن الحاويات العالمية (MSC) انها لن تأخذ أي حجوزات جديدة لإيران[3].

من جانبه، اصدر البرلمان الاوربي قراره المرقم 2271 في 12 ايلول 2018، كرر من خلاله تأكيده على أن خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران هي اتفاق متعدد الأطراف، وهي وإنجاز دبلوماسي بارز، للدبلوماسية المتعددة الأطراف، ودبلوماسية الاتحاد الأوروبي، لتعزيز الاستقرار في المنطقة، وأن الاتحاد الأوروبي مصمم على بذل قصارى جهده للحفاظ على خطة العمل المشتركة مع إيران، بوصفها ركيزة أساسية في البنية الدولية لمنع الانتشار النووي، وعنصراً أساسياً لأمن واستقرار المنطقة. كما اعاد القرار التأكيد على الحاجة إلى معالجة الأنشطة الإيرانية الأكثر أهمية، فيما يتعلق بالصواريخ الباليستية، والاستقرار الإقليمي، وخاصة تورط إيران في مختلف النزاعات في المنطقة، وحالة حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات في إيران، بشكل منفصل عن خطة العمل. كما اوضح القرار بان الاتحاد الاوربي "**ينتقد بشدة**" قرار الرئيس ترامب بالانسحاب من خطة العمل من جانب واحد، وفرض تدابير خارج الحدود الإقليمية على شركات الاتحاد الأوروبي الناشطة في إيران، وأن

([1]) Maximilian Hoell, If the JCPOA Collapses: Implications for Nuclear Non-Proliferation and International Security, European Leadership Network, London, December 2018, p.3.

([2]) Paulina Matera, Why does cooperation work or fail? The case of EU-US sanction policy against Iran, University of Lodz, Croatian International Relations Review, Vol. XXV (85) , 2019, p.49.

([3]) Beatrix Immenkamp and Fernando Garces, Op.Cit., p.8.

الاتحاد الأوروبي مصمم على حماية مصالحه ومصالح شركاته ومستثمريه في مواجهة تأثير العقوبات الأمريكية خارج الحدود الإقليمية[1].

لم تكترث الادارة الامريكية لقرار الاتحاد الاوربي الاخير، بل اعلنت في تشرين الثاني بانها قررت فرض عقوبات جديدة على ايران، شملت مجالات الطاقة وبناء السفن والشحن والخدمات المصرفية في إيران. وبالرغم من ان تلك العقوبات منحت استثناءً مدته ستة اشهر للمستوردين الثمانية الرئيسيين للنفط الخام الإيراني وهم: الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وتركيا وإيطاليا واليونان، بهدف منع حدوث صدمة في الأسواق العالمية، وعلى أمل أن تجد تلك الدول تدريجياً مصادر بديلة للنفط، الا ان الادارة الامريكية توعدت بفرض عقوبات مشددة على الجميع عند انتهاء تلك المدة[2].

عبر الاتحاد الاوربي في بيان اصدره في تشرين الثاني عن **"أسفه العميق"** لإعادة واشنطن فرض عقوبات جديدة على الدول والشركات التي لديها انشطة تجارية مع ايران، وأكد البيان أن الاخيرة لازالت ملتزمة بخطة العمل الشاملة، وان الدول الاوربية متمسكة باتفاقها النووي مع طهران. الا ان بيان الاتحاد الاوربي لم يحول دون اظهار امتعاض الجانب الايراني، اذ اعلن أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني، في 7 كانون الثاني 2019، إن **"فرصة الأوروبيين لتنفيذ التزاماتهم تجاه بلدنا بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة انتهت"**[3].

ومن اجل الحد من العقوبات الامريكية المفروضة على ايران، اعلنت ألمانيا وفرنسا وبريطانيا في 31 كانون الثاني 2019 عن انشاء آلية دعم التبادل

([1]) The European Parliament, P8_TA(2018) 0342 State of EU-US relations European Parliament resolution of 12 September 2018 on the state of EU-US relations (2017/2271(INI)).

([2]) Joana Soares Cordeiro Lopes, Natascha Ramos Klein, Tayssa do Rosário Zucchetto, Op.Cit., p.539.

([3]) Robert Einhorn, Richard Nephew, Op.Cit., pp.17 , 26.

التجاري(Instrument in Support of Trade Exchanges)، والتي عرفت واختصاراً اينستكس (INSTEX)، وهي آلية مالية خاصة كان الغرض من تأسيسها تسهيل التبادل التجاري مع ايران، من خلال فتح قناة تجارية للبنوك الأوروبية وللأعمال التجارية مع إيران، اذ تمكن الاينستكس الصادرات الإيرانية إلى أوروبا، الحصول على ائتمانات يمكن استخدامها لإجراء عمليات شراء من التجار الأوروبيين، أي انها تهدف إلى إلغاء التحويلات المصرفية، والتي قد تكون عرضة للعقوبات الأمريكية[1]. وقد اختصر عمل الاينستكس عندما اعلن عنها، بالمواد والاجهزة الطبية والسلع الغذائية والزراعية[2].

انتقد نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس Michael Pence، في شباط 2019 بشدة الاينستكس، واصفاً اياها بانها "**خطوة طائشة**" من شأنها أن تقوي إيران، وتضعف الاتحاد الأوروبي، وتخلق الهوة بين أوروبا والولايات المتحدة، لذا حث بنس الدول الاوربية على الانسحاب من الصفقة النووية الإيرانية، والانضمام الى الولايات المتحدة التي تمارس الضغوط الاقتصادية والدبلوماسية اللازمة "**لمنح الشعب الإيراني والمنطقة والعالم الأمن والحرية اللذين يستحقهما**"[3].

بعد مرور عام كامل على انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، اعلنت ايران في 8 ايار 2019 أنها ستتخلى عن أجزاء من التزاماتها بموجب خطة العمل، في حال عدم التوصل إلى حلول دبلوماسية لتخفيف القيود المفروضة على نفطها وتعاملاتها المالية، وبينت الحكومة الايرانية ان اجراءاتها ستشمل تعليق الالتزام بقيود تخصيب اليورانيوم، وتحديث مفاعل أراك للمياه

([1]) Paulina Matera, , Op.Cit., p.49.
([2]) Robert Einhorn, Richard Nephew, Op.Cit., p.16.
([3]) Barbara Slavin, Sanctions in Search of a Strategy – Us olicy toward Iran, in book: one year after the re-imposition of sanctions, Friedrich-Ebert-Stiftung, Germany, November 2019, p. 24.

الثقيلة، والتوقف عن وضع حدود لمخزوناتها من اليورانيوم المنخفض التخصيب[1]. واعطت ايران مهلة 60 يوماً للأطراف الأخرى الموقعة على الاتفاقية، للوفاء بالتزاماتها ضمن خطة العمل[2].

وفي اليوم التالي اصدر ووزراء خارجية فرنسا وألمانيا وبريطانيا فضلاً عن موغيريني، بياناً مشتركاً، اعربوا فيه عن "**قلقهم البالغ**" من عزم إيران على الاخلال بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، واكدوا انهم مازالوا ملتزمين التزاماً تاماً بالحفاظ على خطة العمل والتنفيذ الكامل لها، التي عدوها بانها تصب في مصلحة امن الجميع. لذا حث البيان إيران على مواصلة تنفيذ التزاماتها بموجب خطة العمل، والامتناع عن أي خطوات تصعيدية. كما رفض البيان الإنذار النهائي الذي اعلنته ايران. وفي الختام اوضح البيان بان الاتحاد الاوربي يأسف لانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاقية وفرضها عقوبات على ايران، وان الاتحاد مصمم على مواصلة بذل الجهود لتمكين استمرار التجارة المشروعة مع إيران[3].

حاولت الحكومة الايرانية تبرير التعليق الجزئي لالتزامها بخطة العمل، بداعي ان احد بنود الاتفاقية يمنحها ذلك الحق، لاسيما بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق، اذ احتجت طهران بالمادة 36 من الاتفاقية، التي اشارت الى انه في حال حدوث خلاف بين الطرفين على احد بنود الاتفاق ولم يتم التوصل فيه الى تسوية مرضية، فيحق للمعترض تعليق التزامه الكلي أو الجزئي في الاتفاقية، او اخطار مجلس الأمن بذلك. الا ان الدول الاوربية "**حذرت**" طهران بان أي

([1]) Carl Leed Madsen, Emil Due-Pedersen and Mohamed Amine Benkhayi, The European Union and The Iranian Nuclear Deal, Roskilde University, Denmark, 2019, p.14.

([2]) Joana Soares Cordeiro Lopes, Natascha Ramos Klein,Tayssa do Rosário Zucchetto, Op.Cit., p.561.

([3]) The European Union, Joint statement by High Representative of the European Union and the Foreign Ministers of France, Germany and the United Kingdom on the JCPoA,Bruxelles, 09/05/2019.

تعليق او اخلال بأحد بنود الاتفاقية سيجابه بالرد من قبلهم، ويعطيهم المبررات القانونية لفعل ذلك، وانهم غير ملتزمين بمواصلة تخفيف العقوبات على ايران في حال لجوئها الى الاخلال بأحد بنود الاتفاق[1].

لم تكترث ايران للتحذيرات الاوربية، ففي 7 اب 2019 منعت السلطات الايرانية مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الوصول إلى محطة التخصيب في ناتانز، او أخذ العينات البيئية من ناتانز وغيره من المنشآت النووية الايرانية. ورداً على استفسارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بشأن الاسباب التي دعت السلطات الايرانية الى فعل ذلك، أعلن المرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي **"أن إيران لم تعد تعتبر نفسها ملزمة بالاتفاق"**. وفي الأسابيع التالية، أجلت إيران عمليات التفتيش التي حاول مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية اجرائها في ناتانز وفوردو، بداعي المخاطر البيئية وامور تتعلق بالسلامة. وقد صرح السفير الإيراني لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنه بسبب انهيار خطة العمل، توقفت طهران عن تنفيذ البروتوكول الإضافي، وهذا يعني أن أحكام الاتفاقية التكميلية لم تعد سارية[2].

حاولت فرنسا اقناع ايران بالرجوع الى الالتزام الكامل بخطة العمل، لذا اطلق الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في 3 ايلول 2019 مبادرة جوهرها اعتماد ائتمان بقيمة 15 مليار دولار لإيران، في محاولة لتزويدها بعملة صعبة خلال فترة العقوبات الأمريكية الشاملة، التي قلصت من إمكانية وصول إيران إلى الإيرادات المتراكمة في الحسابات المصرفية المجمدة في الخارج، ووفقاً لمبادرة ماكرون فان مبلغ 15 مليار دولار سيوظف ضمن الاينستكس، الا ان المبادرة

([1]) Robert Einhorn, Richard Nephew, Op.Cit., pp.36-37.
([2]) Maximilian Hoell, Op.Cit., pp.6 - 7.

الفرنسية هدفت في النهاية إلى اجراء مفاوضات مباشرة بين الولايات المتحدة وإيران، وتحقيقا لهذه الغاية، طرح ماكرون أربع شروط رئيسة تمثلت بالاتي[1]:

1. عدم تمتلك إيران مطلقاً سلاحاً نووياً أو قدرات لأسلحة نووية.
2. بذل جهود حثيثة من اجل إنهاء الحرب في اليمن.
3. بدء محادثات بشأن إطار أمني عام لمنطقة الخليج العربي، بما في ذلك مناقشات حول برنامج الصواريخ الإيراني.
4. رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران.

وبالرغم من موافقة الرئيس روحاني والرئيس الأمريكي ترامب من حيث المبدأ على اقتراح ماكرون، الا أنه لم يكن هناك اي مفاوضات مباشرة بين الولايات المتحدة وايران، اذ كانت الخلافات بين الجانبين قائمة بالدرجة الاساس حول التسلسل الزمني لبنود ماكرون[2]. اذ ارادت طهران رفع العقوبات أولاً قبل الدخول في أي شكل من أشكال المحادثات مع الولايات المتحدة، الامر الذي رفضته واشنطن[3].

وفي محاولة من طهران للتصعيد في موقفها وممارسة ضغوطات على الدول الغربية، أمر الرئيس روحاني في 6 تشرين الثاني 2019 منظمة الطاقة الذرية الإيرانية (AEOI)، بإدخال غاز اليورانيوم في أجهزة الطرد المركزي التي تم تركيبها في منشأة فوردو، منتهكًا حظر أنشطة التخصيب في الموقع الذي وضع بموجب الاتفاق النووي لعام 2015. وبالرغم من أن هذه الخطوة لا تشكل تهديداً بالانتشار النووي على المدى القريب، إلا أنها تقوض الدعم الأوروبي، وتغلق نافذة أي مفاوضات لاستعادة الالتزام الكامل بالاتفاقية. لذا اعلن

([1]) Adnan Tabatabai, European–Eranian interaction in the quest to save the nuclear agreement, in book: one year after the re-imposition ..., p.26.
([2]) Kelsey Davenport and Julia Masterson, Iran Announces New Nuclear Violation, The P4+1 and Iran Nuclear Deal Alert, Published on Arms Control Association, Washington, 2019, p.1.
([3]) Adnan Tabatabai, Op.Cit., p.26.

الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في اليوم نفسه إن إيران "**قررت بطريقة واضحة وصريحة مغادرة خطة العمل الشاملة المشتركة**"، واصفاً الخطوة الايرانية بانها "**تحول كبير**". الا ان تصريحات ماكرون لم ترجع ايران عن قرارها، اذ استأنفت إيران التخصيب بنسبة 4.5 % من يورانيوم – 235، باستخدام 696 جهاز طرد مركزي من طراز IR-1 في موقع فوردو، واعلن المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية بهروز كمال فاندي في 6 تشرين الثاني بانه سيتم استخدام آلات 348 المتبقية لإنتاج النظائر المستقرة. كما ذكرت الصحف الإيرانية أنه تم بالفعل نقل 2000 كيلوغرام من غاز سداسي فلوريد اليورانيوم (UF6) إلى موقع فوردو. من جانبه اعلن وزير الخارجية الأمريكي في مايك بومبيو في بيان صدر في 7 تشرين الثاني إن "**التوسع في الأنشطة الحساسة للانتشار النووي في إيران يثير مخاوف من أن تضع إيران نفسها أمام خيار الاختراق النووي السريع**"[1]. وبهذا وصلت الامور الى طريق مسدود بين واشنطن وطهران، وانذرت بتصاعد الموقف بينهما. ولم يكن هنالك الكثير من الحلول التي يمكن ان يقدمها الاتحاد الاوربي لتسهم في انهاء الجدل الذي طال امده حول البرنامج النووي الايراني، وخطة العمل الشاملة المشتركة والتي ابرمت من اجله.

([1]) Kelsey Davenport and Julia Masterson, Op.Cit., p.1.

الخاتمة

كان للاتحاد الاوربي دور حاسم ومهم في التوصل الى الاتفاق النووي الايراني، اذ عملت الدول الرئيسة فيه – بريطانيا وفرنسا والمانيا - على السعي جاهداً للتوصل الى حلول مقبولة لجميع الاطراف. وهو ما ادى في نهاية المطاف الى اعتماد صيغة شاملة للبرنامج النووي الايراني، الذي كان حجر عثره استمرت لسنوات عدة في علاقات ايران مع الولايات المتحدة بشكل خاص ومع الدول الاوربية بشكل عام.

كان للاتفاق النووي الايراني اثر واضح في بدء صفحة جديدة من العلاقات بين ايران والدول الاوربية، ظهرت بوادرها في الزيارات المتبادلة بين مسؤولي الجانبين، وما رافقها من تطور كبير على مستوى التعاون الاقتصادي والتجاري بينهما. وكل ذلك كان يدفع باتجاه انفتاح ايران على العالم الغربي، وحدوث تحولات جذرية في سياسة طهران الداخلية والخارجية، ومن ثم تحقيق مزيد من الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط بشكل خاص، وفي العالم بشكل عام.

الا ان فوز دونالد ترامب بالانتخابات الرئاسية الأمريكية في تشرين الثاني 2016، ادى الى حدوث انعطاف خطير في مسار خطة العمل الشاملة المشتركة، اذ كان ترامب ينتقد تلك الصفقة منذ ان كان مرشحاً للرئاسة الامريكية، وبعد فوزه حاول تقويض الاتفاق، وطالب بتعديل بنوده، ثم ما لبث ان اعلن انسحاب الولايات المتحدة منه في ايار 2018. وعلى الرغم من محاولات الاتحاد الاوربي اقناع واشنطن بمواصلة تنفيذ التزاماتها المنصوص عليها في الاتفاقية، الا ان جهود الاتحاد باءت بالفشل ولم تثمر المحاولات الفردية والجماعية لقادة ورؤساء دول الاتحاد الاوربي عن أي نتيجة تذكر. ومع ذلك استمرت التعاملات بين الجانبين على طبيعتها الى ان اعلنت طهران عدم التزامها هي الاخرة بالاتفاق بعد ان فرضت واشنطن عقوبات عليها.

المصادر والمراجع

اولا: وثائق الامم المتحدة:

1- S/RES/2231, 20 July 2015.

ثانيا: وثائق البرلمان الاوربي:

1- European Commission, Joint statement by the High Representative/Vice-President of the European Union, Federica Mogherini and the Minister of Foreign Affairs of the Islamic Republic of Iran, Javad Zarif, Brussels, 16 April 2016.

2- European Union, Information Note on EU sanctions to be lifted under the Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA) , Brussels, 2016.

3- Joint Statement by Catherine Ashton and Iranian Foreign Minister Mohammad Javad Zarif following the talks in Vienna, Bruxelles, 24 November 2014.

4- Official Journal of the European Union, L274, Vol. 58, Brussels, 18 October 2015.

5- The European Parliament, P8_TA(2016)0402, EU strategy towards Iran after the nuclear agreement European Parliament resolution of 25 October 2016 on the EU strategy towards Iran after the nuclear agreement (2015/2274(INI).

6- The European Parliament, P8_TA(2018) 0342 State of EU-US relations European Parliament resolution of 12 September 2018 on the state of EU-US relations (2017/2271(INI)).

7- The European Union, Joint statement by High Representative of the European Union and the Foreign Ministers of France, Germany and the United Kingdom on the JCPoA, Bruxelles, 09/05/2019.

ثالثا: وثائق الوكالة الدولية للطاقة الذرية:

1- Board of Governors, GOV/2006/14, Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran, 4 February 2006.

رابعا: رسالة ماجستير باللغة الايطالية:

1- Pierre Canova, The Iran Nuclear Deal: an in-depth analysis of the negotiation process, Corso di Laurea magistrale in Relazioni Internazionali Comparate, Università Ca' Foscari Venezia, Italia, 2018.

خامسا: الكتب باللغة العربية:

1- عطا محمد زهرة، الاتفاق النووي بين ايران اشكاليات الواقع واحتماليات المستقبل، بيروت، 2015.

2- عمر سعدي سليم الموسوي، الاتفاق النووي بيه ايران و دول 1+5، برلين، 2018.

3- مخلد عبيد المبيضين، الاتحاد الاوربي كظاهرة اقليمية متميزة، ط1، عمان، 2012.

سادسا: الكتب باللغة الانكليزية:

1- Gary Samore, Decoding the Iran Nuclear Deal Key questions, points of divergence, pros and cons, pending legislation, and essential facts, United States of America, 2015.

2- Joana Soares Cordeiro Lopes, Natascha Ramos Klein, Tayssa do Rosário Zucchetto, The Situation of Iran the nuclear standoff and its impacts, U.S., 2019.

3- Steven Blockmans, Anoushiravan Ehteshami and Gawdat Bahgat, EU-Iran Relations after the Nuclear Deal, Brussels , 2016.

سابعا: البحوث باللغة العربية:

1- امجد زين العابدين طعمة، الموقف الاوربي من البرنامج النووي الايراني، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ، الاصدار: 30، الجامعة المستنصرية، 2010.

2- عامر كامل احمد، موقف الترويكا الأوروبية من البرنامج النووي الايراني، مجلة دراسات دولية، الاصدار: 50، جامعة بغداد، 2011.

3- فراقد داود سلمان، موقف الترويكا الأوربية من البرنامج النووي الإيراني (1997 - 2009)، مجلة دراسات تاريخية، الاصدار: 21 ، جامعة البصرة، كانون الاول 2016.

4- ـــــــ، انعكاس الاتفاق النووي الايراني- الغربي (5+1) على أمن الخليج العربي، مجلة آداب البصرة، الاصدار: 85، جامعة البصرة، 2018.

5- مثنى حمدي توفيق، البرنامج النووي الإيراني بين المانع الغربي والطموح الإيراني، مجلة جامعة تكريت، المجلد: 1 الاصدار: 1، جامعة تكريت، 2009.

6- ميثاق مناحي دشر العيساوي، الانعكاسات الاستراتيجية لاتفاق الإطار النووي بين إيران ودول(5+1) "دراسة مستقبلية"، مجلة جامعة كربلاء، المجلد: 13 الاصدار: 3، جامعة كربلاء، 2015.

ثامنا: البحوث باللغة الانكليزية:

1- Adnan Tabatabai, European–Eranian interaction in the quest to save the nuclear agreement, in book: one year after the re-imposition of sanctions, Friedrich-Ebert-Stiftung, Germany, November 2019.

2- Ali Fathollah Nejad, Europe and the Future of Iran Policy: Dealing with a Dual Crisis, Brookings Center, Doha, 2018.

3- Barbara Slavin, Sanctions in Search of a Strategy – Us olicy toward Iran, in book: one year after the re-imposition of sanctions, Friedrich-Ebert-Stiftung, Germany, November, 2019.

4- Beatrix Immenkamp and Fernando Garces, Future of the Iran nuclear deal, How much can US pressure isolate Iran?, European Parliamentary Research Service, Brussels, 2018.

5- Carl Leed Madsen, Emil Due-Pedersen and Mohamed Amine Benkhayi, The European Union and The Iranian Nuclear Deal, Roskilde University, Denmark, 2019.

6- Daniel Schwammenthal, Europe, the US and the Iran deal: The need to resolve transatlantic disagreements, journal European View, 2018, Vol. 17(2) , Belgium.

7- David Ramin Jalilvand, Back to Square One? Iranian Energy after the Re-Imposition of US Sanctions, the Oxford Institute for Energy Studies, University of Oxford, March 2019.

8- Erik Jessen, European Diplomacy in the Iran Nuclear Negotiations: What Impact Did It Have?, Etudes politiques et de gouvernance européennes Bruges Political Research Papers, Belgium, No 61, October 2017.

9- Erzsébet N. Rózsa, The EU and the Iran Nuclear Deal: How to Proceed?, Future Notes, No. 13, July 2018.

10- Kelsey Davenport and Julia Masterson, Iran Announces New Nuclear Violation, The P4+1 and Iran Nuclear Deal Alert, Published on Arms Control Association, Washington, 2019.

11- Kelsey Davenport, Timeline of Nuclear Diplomacy With Iran, Published on Arms Control Association, U.S.A.,2020.

12- Maximilian Hoell, If the JCPOA Collapses: Implications for Nuclear Non-Proliferation and International Security, European Leadership Network, London, December 2018.

13- Mohammed Cherkaoui, Trump's Withdrawal from the Iran Nuclear Deal: Security or Economics?, Al Jazeera Centre for Studies, Qatar, 10 May 2018.

14- Monika Wohlfeld and Stephen Calleya, What Future for the Iran Nuclear Deal?, Mediterranean Academy of Diplomatic Studies, Malta, 2018.

15- Paul K.Kerr and Kenneth Katzman, Iran Nuclear Agreement and U.S. Exit, Congressional Research Service, 2018.

16- Paulina Matera, Why does cooperation work or fail? The case of EU-US sanction policy against Iran, University of Lodz, Croatian International Relations Review, Vol. XXV (85) , 2019.

17- Przemysław Osiewicz, EU-Iran Relations in the Post-JCPOA Period: Selected Political Aspects, przegląd politologiczny, No. 2 (2018) , Adam Mickiewicz University, Poznań.

18- Radosław Fiedler, European Union and the Islamic Republic of Iran – opportunities and challenges, in book: Political Dilemmas of the Arab and Muslim World, Warsaw, 2017.

19- Radosław Fiedler, Iran and the European Union after the Nuclear Deal, Centre for European Studies, Alexandru Ioan Cuza University, Iasi, Vol. 10, NO. 3.

20- Robert Einhorn, Richard Nephew, Constraining Iran's future nuclear capabilities, The Brookings Institution, Washington, 2019.

21- Tarja Cronberg, No EU, no Iran deal: the EU's choice between multilateralism and the transatlantic link, Journal The Nonproliferation Review, VOL. 24, NO. 3–4.

22- Tom Sauer, Coercive diplomacy by the EU: The Iranian nuclear weapons crisis, Third World Quarterly, University of Antwerp, Vol. 28, No. 3, 2007.

تاسعا: الصحف:

1- Cardiner Harris, Tillerson Warns Europe Against Iran Investments, New York Times, October 22, 2017.

عاشرا: مواقع شبكة الانترنت:

1- https://www.aljazeera.net/news/international/2016/11/14/.